



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

30 تشرين اول (اكتوبر) 2020 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية



مذكرة تفاهم بين اتحادي "الغرف والمصارف العربية" و "التحالف العالمي للوجستيات الفعّالة"

وتخفيف أعباء الامتثال التنظيمي. علماً أنه تمّ قبل فترة اعتماد القواعد الإرشادية العشر للاقتصاد الرقمي، من قبل اتحاد الغرف العربية، واتحاد المصارف العربية، والشبكة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتحالف العالمي للوجستيات الفعّالة". ولقت حنفي إلى "اهمّية الخطوة التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء فهرس رقمي عبر الإنترنت للسلع والخدمات على الصعيدين العربي والعالمي، وتحسين مطابقة المشترين بالبائعين، وزيادة نسبة التحويل منذ لحظة رؤية المنتج أو الخدمة وصولاً إلى حيازتها، وتأمين التمويل الرقمي، وتوفير التأمين الرقمي، وتقديم أدوات لوجستية وعمليات رقمية للمعاملات التجارية".

وقال: "لا بد أن يشمل الاقتصاد الرقمي على آلية عالمية لوضع النقاط تسمح لجميع المستخدمين بتقييم مخاطر الأداء بشكل موضوعي عند اتخاذ القرارات ذات الصلة بالأعمال".

وشدد على أن "الاقتصاد الرقمي الحقيقي يساهم بشكل سلس بدعم قطاعات التجارة والتمويل والتأمين والخدمات اللوجستية والعمليات المتكاملة، التي تمثل الركائز الرئيسية لسوق معاملات الشركات، وهي أم جميع القطاعات".

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

وقّع اتحاد الغرف العربية ممثلاً بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، مذكرة تفاهم مع اتحاد المصارف العربية، والتحالف العالمي للوجستيات الفعّالة (GCEL)، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الأطراف الثلاثة، بما يصب في مصلحة الاقتصاد العربي ويتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي الرقمي الجديد.

وتهدف مذكرة التفاهم إلى ضمان النمو الاقتصادي المستدام، عبر وضع الأساس لمرحلة تنفيذ الاقتصاد الرقمي بنجاح. وبموجب هذه المذكرة سيتم العمل على إطلاق المنصة الاقتصادية الرقمية التي تعزز قوة ما توفره التكنولوجيا اليوم من أجل خفض تكاليف التجارة الزائدة بمقدار 4.8 تريليون دولار أمريكي، وزيادة تجارة السلع بمقدار 6.3 تريليون دولار، وخلق أكثر من 400 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030. وفي معرض تعليقه على الفوائد التي سيستفيد منها القطاع الخاص العربي، أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أن "أدوات المنصة الاقتصادية الرقمية ستؤدي دمج الشركات التجارية العربية بشكل أفضل في سوق معاملات الشركات (B2B) باستخدام البيانات الديناميكية وعالية الجودة والمصادق عليها".

وقال: "سيستفيد أعضاؤنا من مزيد من الشفافية بما يسمح لهم بالحد من المخاطر

MoU between the "Arab Chambers and Banks" Unions and the Global Coalition for Efficient Logistics

The Union of Arab Chambers, represented by its Secretary General Dr. Khaled Hanafy, signed a Memorandum of Understanding with the Union of Arab Banks and the Global Coalition for Efficient Logistics (GCEL), aimed at strengthening joint cooperation between the three parties, in the interest of the Arab economy and in line with the requirements of the new global digital economy.

The MoU aims to ensure sustainable economic growth by laying the groundwork for a successful digital economy implementation phase. Under this memorandum, the digital economic platform that enhances the power of what technology provides today will be launched in order to reduce excess trade costs by \$4.8 trillion, increase merchandise trade by \$6.3 trillion, and create more than 400 million jobs by 2030.

Commenting on the benefits that the Arab private sector will benefit from, Dr. Khaled Hanafy, the Secretary General of the Union of Arab Chambers, indicated that "the tools of the digital economic platform will better integrate Arab commercial companies into the corporate transaction market (B2B) using dynamic, high-quality and authenticated data."

He added, "Our members will benefit from more transparency,

allowing them to lessen risks and reduce the burden of regulatory compliance. Knowing that the ten guidelines for digital economy were previously adopted by the UAC, the UAB, the International Network of Small and Medium Enterprises, and the Global Coalition for Efficient Logistics"

Hanafy pointed to "the importance of this step which will ultimately lead to the creation of a digital online index of goods and services at the Arab and global levels, improving the matching of buyers with sellers, increasing the conversion rate from the moment the product or service is seen until its possession, securing digital finance, providing digital insurance, and presenting logistical tools and digital processes for commercial transactions."

"The digital economy should include a global pointing mechanism that allows all users to objectively assess performance risks when making business-related decisions," he said.

He also stressed that "the real digital economy contributes smoothly to support the sectors of trade, finance, insurance, logistics and integrated operations, which represent the main pillars of the corporate transaction market, which is the mother of all sectors."

Source (Union of Arab Chambers)

كشفت وزارة المالية، عن تسجيل المملكة العربية السعودية عجزاً في الميزانية 40.768 مليار ريال (10.87 مليار دولار) في الربع الثالث من العام الجاري. لكن العجز تقلص أكثر من النصف مقارنة مع الربع الثاني، وسط زيادة في مجمل الدخل الحكومي.

وبلغت الإيرادات 215.577 مليار ريال والمصروفات 256.345 مليار ريال في الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر/أيلول. وكشفت الأرقام تراجع عجز الميزانية السعودية 62% في الربع الثالث، مقارنة مع مستويات العجز في الربع الثاني. لكن رغم تراجع إيرادات النفط نحو 30 بالمئة في الربع الثالث إلى 92.582 مليار ريال، مقابل 95.7 مليار ريال، في الربع السابق، فقد زادت الإيرادات الإجمالية أربعة بالمئة على أساس سنوي إلى 215.577 مليار ريال، لعوامل منها الزيادات الضريبية.

وبلغ إجمالي قيمة الإيرادات النفطية في التسعة أشهر الأولى من 2020، نحو 317 مليار ريال. في حين بلغت قيمة الإيرادات غير النفطية في الربع الثالث 122.9



بمليار ريال، مقابل 38.2 مليار ريال، في الربع الثاني، فيما بلغت قيمتها في التسعة أشهر الأولى من العام 224.55 مليار ريال. وسجلت الإيرادات غير النفطية قفزة في الربع الثالث بنسبة 63%، مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي.

وارتفعت حصيلة الضرائب بنسبة كبيرة في الأشهر الثلاثة حتى نهاية سبتمبر/أيلول، وقفز إجمالي الدخل غير النفطي 63%، على أساس سنوي. بينما زاد الإنفاق الحكومي 7%، على أساس سنوي إلى 256.345 مليار ريال، وساهم الدعم بأكبر زيادة، إذ

ارتفع إلى 8.189 مليار ريال من 2.602 مليار في الفترة ذاتها قبل عام. وتعتزم السعودية إنفاق 990 مليار ريال في العام القادم حيث تتوقع عودة الاقتصاد إلى النمو في ضوء تحسن إدارتها لأزمة فيروس كورونا، حسبما أظهره بيان أولي للميزانية صدر الشهر الماضي.

المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

The Saudi Budget Deficit Fell by 62% in the 3rd Quarter of 2020

The Ministry of Finance revealed that the Kingdom of Saudi Arabia recorded a budget deficit of 40.768 billion riyals (10.87 billion dollars) in the third quarter of this year. But the deficit shrank more than the half compared to the second quarter, amid an increase in overall government income.

Revenues amounted to 215.577 billion riyals and expenditures of 256.345 billion riyals in the three months ending in September. The figures revealed a 62% decline in the Saudi budget deficit in the third quarter, compared to the deficit levels in the second quarter. But despite the decline in oil revenues by about 30 percent in the third quarter to 92.582 billion riyals, paralleled to 95.7 billion riyals in the previous quarter, total revenues increased four percent on an annual basis to 215.577 billion riyals, due to factors including tax increases.

The total value of oil revenues in the first nine months of 2020 was about 317 billion riyals. While the value of non-oil revenues in the third quarter amounted to 122.9 billion riyals, compared to 38.2 billion riyals

in the second quarter, while their value in the first nine months of the year amounted to 224.55 billion riyals. Non-oil revenues registered a 63% jump in the third quarter, compared to the corresponding period of last year.

Tax receipts rose significantly in the three months to the end of September, and total non-oil income jumped 63%, year on year. While government spending increased by 7%, on an annual basis, to 256.345 billion riyals, and the subsidy contributed with the largest increase, as it rose to 8.189 billion riyals from 2.602 billion in the same period a year ago.

Saudi Arabia intends to spend 990 billion riyals next year, as it expects the economy to return to growth in light of its improved management of the Coronavirus crisis, according to a preliminary budget statement issued last month.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

معهد التمويل الدولي يتوقع عجزاً كبيراً في موازنة سلطنة عمان

توقع معهد التمويل الدولي، ارتفاع استحقاقات الديون الخارجية المستحقة على سلطنة عمان وعجز الموازنة العامة إلى 8 مليارات دولار خلال 2021، نتيجة الضعف المالي الناجم عن انخفاض أسعار النفط من وتشي جائحة كورونا.

ووفقاً للمعهد، سيتجاوز التراجع الحاد في عائدات النفط العماني، الانخفاض في الإنفاق العام، مما يؤدي إلى عجز مالي كبير، وذلك على الرغم من استجابة سلطنة عمان للتحديات التي فرضتها الجائحة، من خلال تنفيذ تعديل مالي قوي وإصلاحات أخرى.

ورجح المعهد أن توفر إصدارات الديون الاحتياجات التمويلية للسلطنة خلال الخمس سنوات بين 2021-2025. كاشفاً عن إحراز تقدم جيد في تعديل أوضاع المالية العامة وتنفيذ الإصلاح الهيكلي، بجانب إعادة تنظيم ودمج العديد من الوزارات، بهدف تبسيط العمليات الحكومية وتقليل الإنفاق.

وتشمل الإجراءات الجديدة الأخرى تخفيض الإنفاق على الأجور بنسبة 10%، بجانب فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%، وضريبة الدخل في أوائل 2021. وتمثل حصيلة الضرائب الجديدة المرتقبة 2% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للسلطنة.

وأظهر التقرير أن سلطنة عُمان تتفق أكثر بكثير على أجور القطاع العام والدفاع والنفقات الرأسمالية، مقارنة بدول الخليج، بنسبة 43% كنسبة للناتج المحلي الإجمالي. وتوقع المعهد ارتفاع مستويات الدين العام من 75.5% كنسبة للناتج المحلي إلى 80.4% بحلول نهاية 2021. وتأثرت المالية العامة للسلطنة جراء الضريبة المزدوجة لتقسي كورونا الجديد وانخفاض أسعار النفط، على الرغم من أنها منتج صغير للنفط بحجم إنتاج لا يتجاوز مليون برميل يومياً.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

IIF Expects a Large Deficit in the Budget of the Sultanate of Oman

The Institute of International Finance expected an increase in the dues of the external debt owed by the Sultanate of Oman and the public budget deficit to 8 billion dollars during 2021, due to the financial weakness caused by the drop in oil prices from the outbreak of the Corona pandemic.

According to the institute, the sharp decline in Oman's oil revenues will exceed the decline in public spending, leading to a large fiscal deficit, despite the Sultanate of Oman's response to the challenges posed by the pandemic, through the implementation of strong fiscal adjustment and other reforms.

The institute expected that the debt issues will provide for the financing needs of the Sultanate during the five years between 2021-2025. Indicating the good progress in adjusting public finances and implementing structural reform, as well as reorganizing and merging many ministries, with the aim of

simplifying government operations and reducing spending. Other new measures include a 10% reduction in spending on wages, as well as the imposition of a value-added tax of 5%, and an income tax in early 2021. The expected new tax revenues will represent 2% of the Sultanate's non-oil GDP.

The report showed that the Sultanate of Oman spends much more on public sector wages, defense and capital expenditures, compared to other Gulf countries, with a rate of 43% as a percentage of GDP. The institute expected public debt levels to rise from 75.5% as a percentage of GDP to 80.4% by the end of 2021. The Sultanate's public finances were affected by the double whammy of the new Corona outbreak and low oil prices, even though it is a small oil producer with a production volume not exceeding one million barrels per day.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)